تـنـمية الرافديـن

ملحق العدد ١٢٣ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠
(القمح أنموذجاً)

The Effect of Food aid in Local Grain Markets in Recipient Countries for the Period 1988-2010 (Wheat is a Model)

الدكتور قيس ناظم غزال
استاذ مساعد – قسم الاقتصاد الزراعي
كلية الزراعة والغابات – جامعة الموصل

Kays N. Ghazal (PhD)
Assistant professor Department of Agricultural Economy
University of Mosul
Kaysnadhim@yahoo.com

ندى سهيل سطام الدليمي
مدرس – قسم الاقتصاد
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل

Nada S. S. Al-Dulaimy
Lecturer Department of Economies
University of Mosul
NadaAl-dulaimy@yahoo.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٣/٢٦

تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/٧/١٢

المستخلص(*)

تعد المعونات الغذائية من المواضيع التي أثارت جدلاً كبيراً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وكانت موضوعاً مثيراً للقلق لدى عدد من الاقتصاديين حول امكان ان تسبب هذه المعونات اضطراب في الأسواق المحلية للحبوب وتثبط حوافز المنتجين فيها من خلال كبت أسعار الأغذية وتشويه الأسواق في الدول المتلقية لها، وعلى الرغم من وجود ادلة تجريبية حول تأثير التثبيط في إنتاج وأسعار الحبوب إلا أن آراء العديد من المختصين في موضوع المعونات الغذائية كانت متباينة، إذ أوضحت عدد من الدراسات الحديثة التأثير الايجابي للمعونة في أسواق الدول المتلقية لها، على اعتبارها أداة فاعلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة وبلوغ أهداف الأمن الغذائي، في حين أكدت آراء مختصين آخرين أن التأثير الإيجابي للمعونات الغذائية في الانتاج يلغي التأثير السلبي في أسعار الأغذية، وقد أوضحت نتائج الجانب العملي لهذه الدراسة أن للمعونات الغذائية تأثيراً سلبياً في انتاج القمح في كل من الهند وبنغلاديش، وكينيا لأنها لا تحفز الفلاحين على زيادة الإنتاج، ولم يظهر تأثير المعونات في انتاج القمح في كل من اثيوبيا والسودان وملاوي وبوليفيا وبيرو، وأوضحت نتائج التقدير أيضاً التأثير السلبي للمعونات في أسعار القمح في كل من بنغلاديش وملاوي، ولم يظهر تأثير المعونات في أسعار القمح في كل من الهند وأثيوبيا والسودان وكينيا وبوليفيا وبيرو خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠.

الكلمات المفتاحية: *معونات غذائية، انتاج، أسعار، قمح، دول نامية.*

Abstract

Food grants are one of the points that raised a great debate in the negotiations of the World Trade organization. Moreover, It was the topic which caused concern for many economists that these assistances might result in a disorder in the local markets of cereal and could hinder the incentives of the producers by decreasing the prices of foods and distort the markets of the countries that receive these assistances. Although there are experimental evidences concerning the impact of the inhibition of the production and the prices of the cereals, the opinions of many specialists in the subject of food grants were different. Several modern studies showed the positive impact of the grants in the markets of the countries that receive them considering these grants as a vital tool that meets the urgent humanitarian needs and to achieve the goals of food security. From the other hand, other specialists argued that the positive effect of the grants on the production cancels the negative effect in food prices. The results of the practical aspect of this study showed that the food grants have a negative effect on wheat production in India, Bangladesh and Kenya as they do not stimulate the farmers to increase the production. Moreover, there the grants had no effect on wheat production in Ethiopia, Sudan, Malawi, Bolivia and Peru. The findings showed the negative effect of the food grants on the wheat prices in Bangladesh and Malawi, but no effect was shown on the wheat prices in India, Ethiopia, Sudan, Kenya, Bolivia and Peru for the period 1988 – 2010.

Key words: *Food grants, Production, Wheat, Developing countries prices.*

(*) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه في قسم الاقتصاد الموسومة "المعونات الغذائية وآثارها في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات للمدة ١٩٨٨-٢٠١٠ (القمح أنموذجاً)" كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠١٤، تاريخ مناقشة الأطروحة ٢٠١٣/١/٢٣.

المقدمة

تعد المعونات الغذائية أداة لتمويل المساعدات الغذائية في البلدان ذوات الدخل المنخفض والعجز الغذائي، وتظهر أهميتها في أوقات الكوارث الطبيعية والجفاف والحروب وبقية أنواع المشاكل الأخرى، وقد بدأ تقديم المعونات الغذائية إلى البلدان النامية في أوائل عقد الخمسينات من القرن الماضي، إلا أن المجتمع الدولي أعطى شكلاً رسمياً لاستخدام المعونات الغذائية كمحور وأداة لتنمية الشعوب الفقيرة عندما أنشأ برنامج الغذاء العالمي عام ١٩٦٢، وهو أكبر منظمات المعونات الإنسانية التي تقود الحرب ضد الجوع، وتم توقيع أول اتفاقية للمعونات الغذائية عام ١٩٦٧ في إطار الاتفاقية الدولية للحبوب وكان الهدف منها هو تصريف الفائض ودعم أسعار المزارعين وترويج برنامج الأمن الغذائي في البلدان المتلقية للمعونة. يقدم برنامج الغذاء العالمي معونات غذائية لملايين الأفراد سنوياً، ففي عام ٢٠٠٥ استفاد من هذا البرنامج نحو ٧٣ مليون فرد، ويزداد هذا العدد طردياً مع تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية والمشاكل التي هي من صنع الإنسان وعندما الحق الجفاف أضراراً جسيمة بالنيجر سنة ٢٠١٠ اعد هذا البرنامج عملية ضخمة لإيصال المعونات لنحو ٦ مليون شخص في تشاد، وعندما ضرب الجفاف شرق الساحل قدم البرنامج المذكور المساعدة لـ ٧٠٠٠٠٠ فرد تضرروا من الجفاف والفشل في انتاج المحاصيل، وفي مقاديشو فتح البرنامج مراكز جديدة للوجبات الغذائية، إذ زودت المستشفيات بالأغذية وتم توزيعها على المتشردين الصوماليين. وتوجد منظمات أخرى لها مسؤولية ايصال المعونات ومراقبتها والتحكم بشحنات المعونات الغذائية منها منظمة الأغذية والزراعة العالمية، وصندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية، ومما لا شك فيه أن المعونات الغذائية أدت دوراً مهماً في انقاذ أرواح الملايين من الأفراد، لذا فإن هذه المعونات تعد المورد الوحيد الذي يمنع الحاق أزمة انسانية بمجتمع بأكمله.

مشكلة البحث

تتخذ المعونات الغذائية ثلاثة أشكال، هي معونات غذائية للبرامج والمشاريع والحالات الطارئة، وقد تباع المعونات في أسواق البلد المتلقي لها بهدف دعم ميزان مدفوعاته كما في المعونات الغذائية للبرامج، أو قد توزع من خلال مشاريع الغذاء مقابل العمل أو من خلال برامج التغذية المدرسية كما في المعونات الغذائية للمشاريع، أو قد تكون موجهة نحو الكوارث الطبيعية أو البشرية كما في المعونات الغذائية الطارئة التي كانت عظيمة القيمة في توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد الذين يعانون من الصدمات، إلا أن سوء إدارة وتنفيذ برامج المعونات الغذائية المذكورة من قبل الدول والمنظمات المانحة أدى إلى حدوث آثار غير مرغوب بها في الأسواق المحلية للبلدان المتلقية، إذ ازدادت الحاجة للمعونات الغذائية مع ازدياد حدوث الأزمات الغذائية في الوقت الحاضر أكثر من قبل، وفي بعض الحالات تكون متوقعة إلا أن الاستجابات لها لا تزال غير مجدية، وغالباً ما يكون توزيع المعونات الغذائية غير مستهدف لمن هم بحاجة إليها، يرافق ذلك سوء في توقيت توزيعها، إذ توزع في فترات الحصاد، وذلك يؤدي إلى الحاق أضراراً بالغة بالفلاحين وخفض أسعار محاصيلهم ولا يحفزهم على الانتاج في المواسم اللاحقة.

أهمية البحث

اسهمت المعونات الغذائية بدور مهم من حيث كونها مصدراً تكميلياً للموارد المحلية المستخدمة في تقديم المساعدات الغذائية لتحسين حياة الأفراد الذين يعانون من الجوع المزمن ونقص التغذية وانقاذ حياة ملايين الأفراد في حالات الطوارئ في الأمد القصير، ومع هذه الأهمية لهذه المعونات إلا أن الكميات الكبيرة منها تؤدي إلى تثبيط حوافز الفلاحين على الانتاج الغذائي المحلي، وما ينتج عن ذلك هو زيادة حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المدى الطويل بسبب زيادة الاعتماد على المعونات الجاهزة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل أثر المعونات الغذائية في إنتاج وأسعار محصول القمح في الدول المتلقية للمعونات خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠.

فرضية البحث

يؤدي عرض المعونات الغذائية إلى خفض الانتاج المحلي من محصول القمح وخفض أسعاره في البلد المتلقي للمعونة، وذلك يولد الحاجة إلى مزيد من المعونات الغذائية.

منهج البحث

١. أسلوب البحث

اعتمد الباحثان على أسلوب الربط بين اتجاهين في إعداد هذا البحث وكما يأتي:

الأول: وصفي يستند على الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه.

الثاني: كمي يستند على طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه في قياس أثر المعونات الغذائية في أسواق القمح في الدول المتلقية لها خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠، ومن ثم تفسير نتائج الأسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

٢. اختيار البلدان النامية موضوعة البحث

اوضحت بيانات برنامج الغذاء العالمي بأن أكبر الدول المتلقية للمعونة على مستوى قارة آسيا هي الهند وبنغلاديش وأكبر الدول المتلقية للمعونة على مستوى قارة أفريقيا هي اثيوبيا والسودان وكينيا وملاوي وأكبر الدول المتلقية للمعونة على مستوى قارة امريكا في بوليفيا وبيرو.

٣. المدة الزمنية

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ثلاثة وعشرون عاماً ١٩٨٨-٢٠١٠، واحتوت على ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لدراسة أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونة، ودرس الثاني العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات، وأهتم المبحث الثالث في التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية لها خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠ في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في هذا الشأن، واحتوت الدراسة على خلاصة ومقدمة وأهم الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول

أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات

أوضحت كتابات العديد من الاقتصاديين تأثير المعونة الغذائية في الانتاج الزراعي في الدول المتلقية لها، ففي هذا الشأن أكد Shultz عام ١٩٦٠ بأن للمعونة تأثيراً سلبياً في انتاج الغذاء في البلد المتلقي لها، وهذا الأمر يتمثل في تخفيض حوافز الفلاحين على الإنتاج الزراعي، لأن تدفق المعونات الغذائية غير المكلفة يجعل حكومات الدول المتلقية لها تتجاهل الاصلاحات الاساسية التي يحتاجها القطاع الزراعي في البلد المتلقي للمعونة أي تعمل حكومات هذه الدول على توجيه الموارد الانتاجية نحو قطاعات غير زراعية، أو قد تتجاهل أو تؤخر انجاز اصلاحات اقتصادية وهيكلية مهمة في القطاع المنتج للغذاء على الرغم من أهميته في تعويض النقص المستمر في الغذاء أو عدم وصوله إلى الأسر منخفضة الدخل (Huff and Michell, 2003, 5-6)، وفي هذا الشأن أوضحت دراسة نشرت حديثاً في ملاوي صورة واضحة عن تأثير المعونات الغذائية في انتاج الذرة المحلية خلال الموسم الزراعي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، إذ تبين منها أن دفق المعونات الغذائية إلى هذه الدول خفض

من الطلب على الذرة المحلية، وهذا نتج عنه خزين غير مخطط له من هذا المحصول والذي انعكس أثره في خفض أسعار الذرة في الموسم الذي تدفقت فيه المعونة وفي الموسم اللاحق، وبحسب آراء وكتابات (Donovan and others) عام ٢٠٠٦ فإن للمعونة الغذائية تأثيرات سلبية كبيرة تظهر في حالات معينة هي:

١. عندما توزع اثناء الحصاد.
٢. تزايد دفق المعونات وبكميات كبيرة إلى بلدان متلقية لها ذات أسواق تعمل بمحاصيل أو منتجات مشابهة لمفردات المعونة.
٣. ضعف تطبيق مبدأ استهداف السلعة الزراعية، إذ إن المعونات الغذائية لا تعطى للأسر التي هي بحاجة لها أو قد يتم استبدالها في السوق عندما يكون لها بديل محلي وعرض متزايد وأسعار منخفضة للبدائل المنتجة محلياً.

تعتبر المعونات الغذائية عاملاً محدداً في أسواق الدول المتلقية لها وفي تنمية تجارتها، لأن التجار الذين تعتمد أعمالهم على بيع المنتجات الزراعية القابلة للخزن قد يحققون خسائر في الأمد القصير نتيجة لانخفاض الطلب على منتجاتهم أو هبوط أسعارها أو كليهما، وهذا الأمر يحدث إذا وزعت الدولة الحبوب في السوق بأسعار دون المستويات السائدة ففي هذه الحالة فإن المعونات تؤدي إلى انخفاض ربحية التجار، وتقلل تجارتهم وذلك يعكس أثره في تحجيم ثقة التجار في الأسواق وبذلك تنخفض تخصيصات استثماراتهم لهذا الغرض، وذلك يلحق آثاراً غير إيجابية في مستوردي الغذاء والبائعين المحليين له (Mabuza *et al*., 2009, 86).

لقد وضع Shultz عدداً من الافتراضات الضمنية من أجل تقييم التأثير الناتج عن المعونة الغذائية في الانتاج وهذه الافتراضات هي:

١. أن يكون السوق المتلقي للمعونة مغلقاً وتتحد فيه الأسعار محلياً من دون تأثير خارجي من التجارة الخارجية.
٢. تشابه سلة المعونات الغذائية مع سلة المنتجات الغذائية المحلية.
٣. لا تكون المعونة الغذائية موجهة إلى الفئات الفقيرة التي تعاني من حالات انعدام الأمن الغذائي.

فإذا انطبقت جميع هذه الافتراضات على البلد المتلقي للمعونة الغذائية فإنها ستؤدي إلى خفض الإنتاج الغذائي المحلي، إلا أن ثمة آراء أخرى دحضت آراء Shultz، وأشارت إلى أن هذه الافتراضات غير واقعية على اعتبار أنه من غير الواقعي أن نفترض أن اقتصاد البلد المتلقي للمعونة مغلق عن العالم الخارجي، لأن معظم البلدان المتلقية للمعونة تشارك في التجارة الخارجية، فضلاً عن تدخل حكوماتها في أسواقها الغذائية، وفي هذا الصدد يؤكد (Synder & others) عام ١٩٩٩ بأن صافي تأثير المعونة في الاقتصاد المتلقي لها غير واضح من الناحية التحليلية، لأن النتائج تعتمد على تنوع اقتصاد البلد المتلقي لها وخصائص برامج المعونة الغذائية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، ٣٨-٤٠) فبرنامج الغذاء مقابل السلام الذي يعرف باسمه الرسمي PL480 هو أحد أكثر البرامج ضرراً في اقتصادات البلدان المتلقية للمعونة من برامج المعونات الممنوحة لبلدان العالم الثالث، ففي حين يساهم هذا البرنامج في تخفيض حدة الجوع في المدى القصير الا أنه يخفض أسعار بيع المحاصيل، وبذلك يصبح من الصعب على الدول المتلقية أن توفر الاحتياجات الغذائية لسكانها في الأمد الطويل. فخلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي أدى الطرح الكبير لمحصول القمح في امريكا إلى حصول اضطراب في سوق الزراعة الأمريكي، أما المعونات الهائلة المتدفقة إلى الهند وإندونيسيا والباكستان في عقد الستينات من القرن المذكور فقد حدت من نموها الزراعي من خلال فسح المجال للحكومات بالآتي:

١. التأخير أو اهمال انجاز اصلاحات جوهرية في القطاع الزراعي.

٢. عدم إعطاء الاستثمارات الزراعية أولوية كافية.
٣. استدامة نظام التسعير الذي لم يعطِ للفلاحين حافزاً كافياً لزيادة إنتاجهم الزراعي.

لقد احدثت المعونات الغذائية تأثيرات مدمرة في اقتصادات العديد من الدول المتلقية لها، ففي مصر كان للمعونات تأثير سلبي في انتاجها المحلي من القمح، أما برنامج الغذاء مقابل السلام فقد الحق أضراراً كبيرة بفلاحي الصومال في عامي ١٩٨٥-١٩٨٦، إذ وصلت إليها المعونات في وقت غير ملائم وهو وقت الحصاد في حين لم يصلها أي شيء في أوقات الجوع الحرجة، وذلك خفض الأسعار التي يبيع فيها الفلاحون محاصيلهم الحبوبية الأمر الذي عكس أثره في خفض حوافز الانتاج المحلي للغذاء، لأن الفلاح الصومالي أخذ يبيع محصوله بأسعار دون مستوى تكاليف الإنتاج، أما الذرة الأمريكية التي دخلت أسواق الصومال فقد بيعت بأسعار وصلت إلى نصف أسعار بيع الذرة الصومالية، وذلك أجبر فلاحي الصومال على خزن محاصيلهم من الذرة التي بقيت تحت تأثير كبت الأسعار (Bovard, 1988, 1-5)، فضلاً عما سبق تؤثر المعونات الغذائية في الانتاج المحلي من خلال اضعاف حوافز استخدام مدخلات زراعية حديثة بسبب تأثير المعونة في حوافز منتجي الغذاء في أسواق البلدان المتلقية لها والتي لا تعتمد فقط على التغيرات المحفزة في سعر المنتوج بل على تأثيرات في سوق العمل أيضاً، وتؤثر المعونة أيضاً في قيمة العمل وفي أنشطة الإنتاج المحلي، لأن العوائل المتلقية لها يمكن أن تغير وقتها من مزاولة أنشطة انتاجية إلى أخرى غير إنتاجية، وهذا الأمر يخفض عرض العمل، ويؤثر في بقية الأنشطة الانتاجية، كذلك تؤثر المعونة في معدلات الأجور النسبية بين أنشطة الغذاء مقابل العمل من خلال جذب العمال من الأنشطة الزراعية الحيوية إلى أنشطة أخرى غير حيوية خلال السنة الزراعية لاسيما عندما تكون الأجور الممنوحة في مشاريع الغذاء مقابل العمل أعلى من معدلات الأجور السائدة في السوق (Gebreselassie, 2006, 10-11)، ففي كينيا عندما كانت الدولة معتمدة والى حد كبير على الزراعة منخفضة الأجور فإن المعونات الغذائية المتدفقة إليها أدت إلى نقل الأيدي العاملة إلى قطاعات غير زراعية وارتفعت فيها معدلات الهجرة إلى المناطق الحضرية، وظهرت فيها حالة الاعتمادية إذ أصبح الأفراد كسولين ولا يتمكنون من انتاج ما يحتاجونه في استهلاكهم الشخصي لأنهم يؤجلون الإنتاج بشكل مستمر بهدف الاستفادة من الطعام المجاني حتى أن عدد من المناطق في كينيا أصبحت فيها المعونات الغذائية من الظواهر الشائعة مثل موقع نيديا في مقاطعة كيامبو ومقاطعة كيتو. إن هذه الاعتمادية التي نتجت عن الاستخدام المستمر للمعونات الغذائية جعلت صناع القرار الزراعي يعزفون عن المساهمة في تحقيق أي تطور في المجال الزراعي، وذلك أدى إلى تهميش أعداد كبيرة من السكان في هذه المناطق، لأن الأفراد المعتمدين على المعونات أصبحوا يضيعون وقتاً طويلاً بانتظار توزيع المعونات الغذائية، وذلك ولد كسلاً في المدى الطويل وانتهى بهؤلاء الأفراد بعدم تعليم أطفالهم وذلك أدى إلى توليد دورة جديدة من الفقر (Gitu, 2004, 54-59)، وثمة آراء أخرى تشير إلى أن المعونة الغذائية تسهم بدور إيجابي في البلدان المتلقية لها فهي تجعل الغذاء سهل الحصول لأغلب فئات المجتمع بضمنها الطبقة الفقيرة، فضلاً عن ذلك فقد يتم إنشاء عدد من المخازن اللازمة لجمع الحبوب بهدف جعل أسعارها مستقرة، وبذلك يصبح بالإمكان استخدامها لتلبية حاجات تنمية المجتمع بصورة مباشرة وتحسين انتاجية القطاعات الأخرى، لأنها تلبي الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع وفيها فائدة كبيرة تتمثل في ارتباطها بأهداف تنموية طويلة الأمد تتمثل في تحفيز وتغيير أنماط الإنتاج المحلي والتفكير بإنتاج نوعيات أفضل بقصد منافسة المنتوج الأجنبي المتمثل بالمساعدات، إلا أن المناطق التي لا تكون مرتبطة جيداً بالأسواق الوطنية أو الدولية فإن توزيع كميات كبيرة من المعونة الغذائية يؤدي إلى

خفض حوافز الانتاج المحلي للغذاء فيها من خلال خفض الأسعار لاسيما إذا تم بيع المعونة الغذائية في الأسواق المحلية، وفي حالة تقديم المعونة الغذائية للمشاريع بصورة أساسية بهدف تلبية حاجات ذات اولوية للفئات ذات الدخل المنخفض والمعرضة حياتهم لخطر المجاعة فهي تسهم في تنمية الموارد البشرية من خلال التغذية الأساسية وأنشطة التعليم والصحة وتطوير الريف من خلال تنمية الأراضي وتحسين أنشطة الغابات ووسائل الصيد. (US AID, 1997, 38)

المبحث الثاني
العرض المرجعي والدراسات المعاصرة عن أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات

تتمثل الوظيفة الأساسية للمعونات الغذائية في التخفيف من حدة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن حالات العجز الغذائي المؤقت أو الهيكلي، ويتوقف التدخل المناسب لأي شكل من أشكال المعونات الغذائية وإلى حد كبير على طبيعة العجز الغذائي وأسبابه، فيمكن أن يطبق برنامج المعونات الغذائية على البلد ككل أو قد يطبق على مناطق متفرقة معينة تعاني من الجفاف أو قد تكون معرضة للكوارث الطبيعية أو غيرها من العوامل الطبيعية أو المناخية الفجائية التي تؤثر بشكل أو بآخر في الإنتاج الزراعي، أو قد توجه المعونات إلى مجموعات فقيرة من الأفراد أو ذوي الدخل المنخفض وعادة تكمن أسباب العجز الغذائي بسبب قصور العرض عن مواجهة الطلب أو قصور الطلب عن مواجهة العرض أو كليهما، من هنا ارتأينا تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وبحسب تسلسلها التاريخي بحيث يمكن الاعتماد عليها في تحليل ومناقشة مشكلة البحث.

ففي عام ١٩٩٦ أوضح Ischirley , Donovan & weber في دراستهم عن دور المعونة الغذائية في توفير الغذاء في موزنبيق وأثر معونات الذرة الصفراء في الاسواق المحلية من هذه المنتجات، وفي هذه الدراسة تم تقييم مساهمات معونات الذرة في زيادة الانتاج المحلي منها بأقل كلفة وأفضل نظام تسويقي، وقد توصل الباحثان إلى نتيجة مفادها أن هذه المعونات أسهمت في دعم انتاج وصناعة الدقيق وطورت نظم تسويقه، إذ عدت الذرة الصفراء والبيضاء بدائل عن دقيق القمح في الاستهلاك البشري وإن توفر قدر معين من المعونات الغذائية من هذين المحصولين باستمرار وبأسعار أقل من كلفة الاستيراد سوف يقلل من رغبة المنتجين والتجار من العمل في مجال إنتاج هذه المحاصيل ويضعف دور ونظام التسويق المحلي لهذين المحصولين أيضاً، وأوضحت هذه الدراسة بأن برنامج المعونات الغذائية الذي شدد على إيجاد ظروف تسويقية تنافسية ملائمة للمعونات الغذائية قد عمل على تطوير نظام التسويق والتصنيع الغذائي لمفردات المعونة، وذلك له دور بالغ الأهمية في تحفيز المنتجين على توفير القدر الكافي من المحصول قيد الدرس إلى المستهلكين وأوصى الباحثان بضرورة تعديل وتنسيق برامج المعونات الغذائية وجعلها أكثر فاعلية لتتلاءم مع المعونات الغذائية الطارئة والضرورية. (Ischirley, Donovan and Weber, 1996, 189-209)، وأوضحت دراسة عبد المجيد عام ٢٠٠٣ المتضمنات الرئيسة لاتفاقية تحرير تجارة الحبوب ونمط الأسواق العالمية لها وأساليب ترتيبها وتحليل نتائج التقدير الكمي لأثر سياسات حرية التجارة في المعونات الغذائية للحبوب ولاسيما محصول (القمح) من خلال توضيح الآثار المترتبة على زيادة صادرات الحبوب في المدة التي تلت اتفاقية أورغواي وانعكاسات ذلك في المعونات الغذائية الممنوحة إلى البلدان المتلقية لها، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ازدياد انتاج الحبوب في الدول المتلقية للمعونة يؤدي إلى تخفيض كميات المعونات الغذائية الممنوحة لها في المدة التي تلت توقيع اتفاقية اورغواي ١٩٨٨-٢٠٠٠، وذلك يفسر في إطار مفاهيم النظرية الاقتصادية من خلال

متغير الصادرات الذي تبين بأنه يرتبط بعلاقة عكسية مع المعونات الغذائية من الحبوب عقب تحرير تجارة السلع الزراعية، لأن هذا المتغير يمتص فائض الانتاج من محاصيل الحبوب، وينعكس أثر ذلك سلباً في خفض المعونات الغذائية من الحبوب، وكانت نتائج الدراسة بالنسبة للمحصول المذكور مشابهة لمحصول الرز وعلاقته بالمعونة الغذائية، وفيما يخص الأسعار العالمية لمحصولي القمح والرز وقت كانت علاقة معلمتي السعر لهذين المحصولين غير ايجابية مع معلمة المعونة، لأن زيادة صادرات كلا المحصولين أدى إلى خفض المعونة الغذائية الممنوحة للبلدان المتلقية لها، وتوصل الباحث أيضاً إلى أن سياسيات تحرير تجارة السلع الزراعية هي إحدى أدوات تنظيم احتكار القلة الذي انعكس سلباً في تدفق المعونات الغذائية إلى البلدان المتلقية لها، وحققت هذه البلدان نتائج تمثلت في خفض الأعباء المالية المترتبة على تنظيم أسواق المعونات. (عبد المجيد، ٢٠٠٣، ٧١-٨٠)، وفي عام ٢٠٠٦ قدم Mukeere and Dradri دراسة عن المعونة الغذائية وإنتاج الأغذية وعلاقتها بأسواق الغذاء في ليسوتو أوضحا فيها بأن المعونة الغذائية أدت إلى تعطيل عمل الأسواق المحلية، وأثرت سلباً في إنتاج الغذاء فيها، وأوضحت الدراسة أيضاً بأن المعونات التي يقدمها برنامج الغذاء العالمي في ليسوتو والذي يشمل برامج التغذية المدرسية وبرنامج تقديم المساعدات الغذائية لسكان جنوب افريقيا التي هي أكثر عرضة لحالات انعدام الأمن الغذائي، وقد توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى نتائج استندت على بيانات تدفق المعونة الغذائية إلى ليسوتو عام ٢٠٠٤ بأن هذه المعونات فاقت حاجة البلد منها في العام المذكور والتي أحدثت تأثيرات غير إيجابية في الإنتاج المحلي من الغذاء وفي أسواقها المحلية، لأن القدر الكبير من المعونة المتدفقة إلى هذا البلد قد أدى إلى تثبيط الإنتاج المحلي للغذاء، وهذه الآثار غير الإيجابية عادة تكون قصيرة الأجل، ويمكن معالجتها بحسب ما أوضحت هذه الدراسة من خلال زيادة انتاجية الفلاحين المنتجين للغذاء ورفع قدرتهم على منافسة الواردات الرخيصة منها، وأوصى الباحثان وكالات المعونة الغذائية بتحسين آليات توفير المعونة إلى الأفراد الذين يفتقرون إلى فرص الحصول على الغذاء والفئات الأكثر حاجة لها، فضلاً عن التوسع في معالجة حالات انعدام الأمن الغذائي، والعمل على توجيه الحكومة نحو اتخاد التدابير اللازمة لتنفيذ كافة الاصلاحات المتعلقة بإنتاج الغذاء وارشاد الفلاحين نحو زيادة انتاجهم وتحسين قدرتهم على المنافسة في الأجل الطويل. (Mukeere and Dradri, 2006, 8-12)، وفي عام ٢٠٠٧ نشر Jere دراسة عن تأثير المعونات الغذائية في الأمن الغذائي في ملاوي في سوقها المحلي والتي أوضح فيها بأن ملاوي شهدت حالات عجز غذائي متكررة، وذلك نتج عنه مشاكل عديدة كان أهمها انعدام حالات الأمن الغذائي بين السكان، وخلال تلك المدة أسهمت المعونات الغذائية في تحسين وضع الأمن الغذائي في ملاوي، وأظهرت نتائج تقييمات برامج المعونات الغذائية العالمي بأن هذه المعونات كان لها دور إيجابي في زيادة الإنتاج الزراعي في الدول المتلقية لها، لأنها وفرت قدر من الغذاء في الأمد القصير ولعدد كبير من الاسر الريفية، وذلك جعلهم يستمرون في العمل بحقولهم بدلاً من العمل لدى الغير بأجور منخفضة، من جانب آخر أسهم التدفق طويل الأجل للمعونات الغذائية في تخفيض أسعار العديد من المحاصيل الزراعية في أسواق الدول المتلقية لهذه المعونات، وأوضحت الدراسة بأن الإدارة غير الصحيحة لهذه المعونات قد تعمل على تشويه أسواق الدول المتلقية لها من خلال خفض معدلات أسعار المحاصيل الزراعية المنتجة محلياً وتثبيط حوافز المنتجين المحليين للأغذية. (Jere, 2007, 16-18)، وفي عام ٢٠٠٩ أوضحت دراسة Mabuza, Hendriks, ortmann and sithole طبيعة المعونات الغذائية ودورها في خفض أسعار الذرة والكميات المنتجة منها في سويزلاند، وقد اعتمدت الدراسة في جانبها العملي على حل عدد من المعادلات الآنية التي تضمنت دوال السعر والكمية

للمحصول المذكور باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ذات المرحلتين خلال المدة ١٩٨٥-٢٠٠٦، وشملت متغيرات التحليل كمية المعونة الغذائية في الدولة المتلقية لها من محصول الذرة وواردات هذا المحصول والكمية المنتجة منها محليا وسعرها الرسمي في الاسواق المحلية وأسعار الأسمدة وكميات الأمطار والمساحة المزرعة بالذرة، وقد أوضحت نتائج التحليل المذكور بأن الذرة المنتجة محلياً في الدولة قيد الدرس تستجيب لمتغير السعر، وأوضحت نتائج التحليل أيضاً بأن وفرة المعونات الغذائية من هذا المحصول في هذه الدولة لا يؤثر في أسعارها، لأن الطلب على المعونات الغذائية بسبب الجفاف أسهم في تشجيع الفلاحين على التوسع في زراعة وانتاج هذا المحصول سعياً منهم للحصول على أسعار مرتفعة، واستنتج الباحثون في هذه الدراسة بأن المعونات الغذائية التي تتلقاها الدولة المذكورة لا تقلل من أسعار وكميات الذرة أو بقية المحاصيل المنتجة محلياً فيها. (Mabuza, Hendriks, Ortmann and Sithole, 2009, 28-32)

المبحث الثالث

التقدير الاحصائي والتفسير الاقتصادي لأثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونات خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠

أولاً- توصيف النماذج القياسية المستخدمة في التقدير

يعبر الأنموذج الاقتصادي القياسي عن مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تمثل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات وفي الوقت نفسه تمثل الواقع بشكل صحيح ومبسط، إذ يكون الهدف من إعداد الأنموذج هو تقدير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية بغية التنبؤ بها أو تحليل الهيكل الاقتصادي لبلد أو لقطاع معين أو بقصد تقييم سياسة اقتصادية معينة (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٩، ٢٢)، وتمثل النظرية الاقتصادية الأساس في بناء النماذج القياسية التي تهدف إلى اختبار صحة فروض النظرية الاقتصادية من خلال قياس تأثير عدد من المتغيرات المستقلة في المتغير المعتمد باستخدام قيم عددية تعمل على مساعدة الباحث في تفسير حركة المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها في المتغير المعتمد، ومن ثم يمكن من خلالها التنبؤ باتجاهات هذه المتغيرات في المستقبل، وهذا الأمر يساعد متخذ القرار الاقتصادي في تحديد سياسته المستقبلية. (السيفو، ١٩٨٨، ٢٢-٢٨). يمر الأنموذج القياسي بعدة مراحل، وتعد مرحلة توصيف الأنموذج أهم مرحلة فيه، إذ يتم فيها تحديد متغيرات الأنموذج التي تقسم إلى متغيرات داخلية والتي تتحدد قيمتها من خلال الأنموذج ومتغيرات خارجية مستقلة وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها خارج الأنموذج كما ويتوقف نوع الصيغة الرياضية للأنموذج (خطية أو غير خطية) على ما تقترحه النظرية الاقتصادية أو ما اثبتته الدراسات التطبيقية في تحديد العلاقة بين المتغيرات الداخلة في بناء الأنموذج والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجوم المعلمات المقدرة التي تعد بمثابة اختبار نظري يعتمد عليه في تقييم نتائج التقدير (Chang, 1984, 7-10) إلا في حالة وجود أسباب خاصة تتعلق بمنطقية سلوك المتغير الاقتصادي التي تبرر هذا الاختلاف عن منطق النظرية الاقتصادية، وغالباً ما تكون الأوساط السوقية سبباً في تشويه سلوك عدد من المتغيرات في هذا الشأن، وفي موضوع دراستنا المتعلق في تحديد أثر المعونات الغذائية في أسواق الدول المتلقية لها فإن العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يؤكدان أن المتغيرات الآتية هي أكثر المتغيرات توصيفاً للأنموذج القياسي المستخدم في تقدير الظاهرة موضوعة البحث، وقد تم إجراء الاختبار بطريقتين الأولى كان المتغير المعتمد هو الكمية المنتجة من القمح Y_1 أما المتغيرات المستقلة فكانت على النحو الآتي:

X_1 السعر المحلي للقمح دولار/ طن
X_2 المساحة المحصودة من القمح الف هكتار
X_3 المعونة الغذائية من القمح الف طن
X_4 السعر العالمي للقمح دولار/طن
X_5 قيمة واردات القمح الف دولار

أما في الطريقة الثانية فقد تم اعتماد السعر المحلي للقمح كمتغير معتمد Y_2 أما المتغيرات المستقلة فكانت على النحو الآتي:

X_1 الكمية المنتجة من القمح الف طن
X_2 المساحة المحصودة من القمح الف هكتار
X_3 المعونة الغذائية من القمح الف طن
X_4 السعر العالمي للقمح دولار/ طن
X_5 قيمة واردات القمح الف دولار

لذا فإن الشكل الرياضي للأنموذج هو:

$$Y = f(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5)$$

ويمكن صياغة العلاقة الموضحة آنفاً بصيغة أنموذج قياسي يأخذ الشكل الآتي:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + ui$$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها ٢٣ عاماً ١٩٨٨-٢٠١٠ وقد جمعت المتغيرات المذكورة آنفاً بالدولار وبقية الوحدات الطبيعية، ولأغراض التقدير والتحليل تم تطبيق أنموذج قياسي بثلاث صيغ هي (الخطية واللوغاريتمية المزدوجة وشبه اللوغاريتمية)، وقد استخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، لأنها تعطي أفضل التقديرات الخطية غير المتحيزة، واختيرت أفضل الصيغ goodness of fit التي اجتازت الاختبارات الاحصائية (R^2-t-F) والقياسية (D-W, Klein) بمستوى معنوية ٥%، وقد اعتمدنا في هذا الجزء من البحث على حالة الربط بين الأسلوب النظري والمنهج الكمي في قياس وتفسير أثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية لها في ضوء مفاهيم النظرية الاقتصادية ونظريات الإنتاج والأسعار وباستخدام الأسلوب الاحصائي ونظرية الاقتصاد القياسي في القياس والتحليل.

ثانياً- نتائج التحليل الكمي لأثر المعونات الغذائية في الأسواق المحلية للحبوب في الدول المتلقية للمعونة خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠

تشير نتائج الجدول ١ إلى معنوية متغير (السعر المحلي للقمح X_1) في التأثير الإيجابي في الكميات المنتجة من القمح في ملاوي بمرونة(*) بلغت ٠,٣٨٥ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن انتاج المحصول المعني يزداد مع كل زيادة في سعره (ولسون، ١٩٨٧، ٣٩-٤٠)، وأظهرت نتائج الجدول نفسه المعنوية غير الإيجابية لمتغير السعر المحلي للقمح في كل من السودان وكينيا بمرونة(**) بلغت ٠,١٥٣ و٠,٠٢٠

(*) تحسب المرونات في الدوال اللوغاريتمية المزدوجة بالطريقة الآتية: $ep = \beta i$

(**) تحسب المرونات في الدوال شبه اللوغاريتمية بالطريقة الآتية: $ep = \frac{\beta_i}{\bar{Y}}$

والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية إلا أنها اتفقت مع دراسة Fanrpar، ٢٠٠٣ التي أوضح فيها بأن تأثير حالات الجفاف المتكرر وعدم ملاءمة الظروف المناخية أدت إلى انخفاض كبير في المساحات المحصودة بمحصول القمح في كلا الدولتين، وبذلك انخفضت الكميات المعروضة من هذا المحصول على الرغم من تزايد سعره خلال مدة الدراسة (Mabuza, *et al*., 2009, 98)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية الايجابية لمتغير (المساحة المحصودة من القمح X_2) في التأثير في الكميات المنتجة من القمح في جميع دول عينة الدراسة بمرونة بلغت ٢,٣٤٠ و١,٥٤٠ و ١,٢٥٠ و ٠,٨٧٧ و ٠,٠٢٥ و ١,٧٧٠ و ١,٤٤١ و ٠,٩٥٢ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على العلاقة الطردية بين المساحة المحصودة والكميات المنتجة من المحصول قيد الدرس، وذلك يجد تفسيره في تبني حكومات دول عينة الدراسة إستراتيجيات هادفة لزيادة إنتاج القمح من خلال التوسع في استخدام تكنلوجيا حديثة في زراعة هذا المحصول وانجاز عدد من مشاريع الري وتوسيع البنى التحتية في الريف (Haeften, 1993, 10).

الجدول ١

نتائج التحليل الكمي لأثر المعونات الغذائية في إنتاج القمح في الدول المتلقية للمعونة الغذائية خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	أنواع الدوال المقدرة
أولاً: الهند $\bar{R}^2 = 0.91$ $F = 48.37$ $D-W = 1.81$	Bi	-0.092	2.340	-0.016	0.089	-0.067	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	-1.42	12.25	-1.97	1.29	-0.15	
ثانياً: بنغلاديش $\bar{R}^2 = 0.87$ $F = 32.78$ $D-W = 1.16$	Bi	0.060	1.540	-0.066	0.233	0.101	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	0.03	8.37	-2.03	1.26	1.31	
ثالثاً: أثيوبيا $\bar{R}^2 = 0.91$ $F = 45.98$ $D-W = 2.51$	Bi	0.135	1.250	-0.029	0.104	0.014	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	1.25	8.35	-0.36	0.47	0.17	
رابعاً: السودان $\bar{R}^2 = 0.75$ $F = 14.86$ $D-W = 1.57$	Bi	-0.153	0.877	-0.021	0.141	0.179	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	-2.35	6.60	-0.68	0.49	2.98	
خامساً: كينيا $\bar{R}^2 = 0.86$ $F = 28.45$ $D-W = 1.75$	Bi	-0.007	0.010	-0.001	0.065	0.001	شبه لوغاريتمية يسار
	t*	-2.62	6.82	-1.75	0.55	1.17	
سادساً: ملاوي $\bar{R}^2 = 0.67$ $F = 17.73$ $D-W = 1.97$	Bi	0.385	1.770	-0.036	0.151	0.175	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	1.80	6.82	-0.23	0.38	1.80	
سابعاً: بوليفيا $\bar{R}^2 = 0.84$	Bi	0.068	1.441	-0.030	0.161	-0.118	لوغاريتمية مزدوجة

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	أنواع الدوال المقدرة
$F = 24.06$ $D - W = 2.08$	t*	0.16	7.75	-0.74	0.83	-0.99	
ثامناً: بيرو $\bar{R}^2 = 0.85$ $F = 26.77$ $D - W = 1.55$	Bi	-0.135	0.952	0.014	0.026	0.166	لوغاريتمية مزدوجة
	t*	-1.12	7.08	0.05	0.13	1.74	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المعونات الغذائية في الكميات المنتجة من القمح في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠.

وأوضحت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير (المعونة الغذائية من القمح X_3) في كل من الهند وبنغلاديش وكينيا بمرونة بلغت ٠,٠١٦ و ٠,٠٦٦ و ٠,٢٢ والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع دراسة Shultz، ١٩٦٠ التي أوضح فيها التأثير السلبي للمعونات الغذائية في الدول المتلقية لها، إذ يكون سبب ذلك هو أن المعونات الغذائية الأجنبية تجعل حكومات الدول المتلقية لها تركز استثماراتها في قطاعات غير زراعية، وتتجاهل سبل تحديث وتطوير قطاعها الزراعي الأمر الذي يجعل هذا المتغير يرتبط بعلاقة غير إيجابية مع المتغير المعتمد (Maunder, 2006, 10)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير عدم ظهور معنوية متغير (السعر العالمي للقمح X_4) في التأثير في الكميات المنتجة من هذا المحصول في جميع دول عينة الدراسة، في حين ظهرت المعنوية الايجابية لمتغير (قيمة واردات القمح X_5) في التأثير الايجابي في الكميات المنتجة من القمح في كل من السودان وملاوي وبيرو بمرونة بلغت ٠,١٧٩ و ٠,١٧٥ و ٠,١٦٦ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية، إلا أنها اتفقت مع دراسة Aguiar وآخرين عام ٢٠٠٧ التي أوضحوا فيها بأن الإنتاج المحلي من القمح في هذه الدول لا يكفي لسد حاجة الطلب المحلي فيها على الرغم من أنه في تزايد مستمر بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني فيها الذي يبلغ نحو ٣% سنوياً (الأمم المتحدة، ٢٠١٠، ٦٥)، الأمر الذي جعل هذه الدول مستوردة صافية لعدد كبير من المنتجات الغذائية، ولاسيما محصول القمح إذ بلغت نسبة الزيادة السنوية في استيراد هذا المحصول في هذه الدول بنحو ٤% سنوياً (Aguiar, *et al.*, 2007, 4) ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة.

تشير نتائج الجدول ٢ إلى معنوية متغير (الكمية المنتجة من القمح X_1) في التأثير الإيجابي في السعر المحلي للقمح في ملاوي بمرونة بلغت ٠,٤١٧ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية وتجد تفسيرها في أن ملاوي من الدول التي تعاني من تدهور كبير في خصوبة أراضيها المزروعة بالحبوب ولاسيما في محصول القمح ونقص في الحصول على الأسمدة والمبيدات الحشرية والمكائن الحديثة اللازمة للتوسع في زراعة هذا المحصول، الأمر الذي انعكس في انخفاض الكميات المنتجة من القمح فيها وبالتالي إلى ارتفاع سعره (ICHRDD and FIAN, 2006, 26)، وأظهرت نتائج التقدير المعنوية غير الإيجابية لهذا المتغير في التأثير في المتغير المعتمد في كل من السودان وبوليفيا بمرونة بلغت ١,٦٠١ و ٠,٢٠٥ والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن الانخفاض الحاصل في الكميات المنتجة من هذا المحصول يؤدي إلى رفع سعره، ويعود سبب الانخفاض في الكمية المنتجة من المحصول المعني إلى تكرار تعرض هاتين الدولتين إلى الكوارث المناخية

المرتبطة بظاهرة النينو التي تسهم في خفض الانتاج الزراعي من القمح، وذلك يعكس أثره في رفع سعر هذا المحصول (Cuesta, *et al*., 2011, 3-4)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية الايجابية لمتغير (المساحة المحصودة بالقمح X_2) في التأثير في أسعار القمح في كل من الهند وكينيا

الجدول ٢
نتائج التحليل الكمي لأثر المعونات الغذائية في أسعار القمح في الدول المتلقية للمعونات خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠

الدول	X_i	X_1	X_2	X_3	X_4	X_5	أنواع الدوال المقدرة
أولاً: الهند $\bar{R}^2 = 0.63$ $F = 10.67$ $D-W = 1.02$	Bi	0.820	1.720	-0.027	0.743	0.016	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	0.982	2.90	-0.94	4.14	1.03	
ثانياً: بنغلاديش $\bar{R}^2 = 0.76$ $F = 24.81$ $D-W = 2.13$	Bi	2.812	9.430	-16.110	47.310	41.410	**خطية**
	t*	1.421	0.692	-2.62	1.72	3.08	
ثالثاً: أثيوبيا $\bar{R}^2 = 0.48$ $F = 6.10$ $D-W = 1.19$	Bi	1218.011	-131.020	-16.011	235.104	110.104	**شبه لوغاريتمية يمين**
	t*	1.431	-1.50	-0.32	1.93	2.18	
رابعاً: السودان $\bar{R}^2 = 0.22$ $F = 2.27$ $D-W = 1.61$	Bi	-1.601	1.101	0.045	0.994	0.387	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	-2.35	1.44	0.45	1.10	1.76	
خامساً: كينيا $\bar{R}^2 = 0.41$ $F = 4.79$ $D-W = 1.06$	Bi	0.428	0.234	-0.811	0.028	-0.009	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	1.223	3.36	-0.08	0.43	0.39	
سادساً: ملاوي $\bar{R}^2 = 0.65$ $F = 9.46$ $D-W = 1.64$	Bi	0.417	-0.893	-0.274	0.084	0.164	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	1.80	-1.88	-1.81	0.20	1.60	
سابعاً: بوليفيا $\bar{R}^2 = 0.44$ $F = 4.08$ $D-W = 1.0$	Bi	-0.205	0.411	0.003	-0.113	0.403	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	-2.34	3.32	0.23	-1.61	0.98	
ثامناً: بيرو $\bar{R}^2 = 0.32$ $F = 3.08$ $D-W = 1.28$	Bi	-0.505	0.252	0.029	0.813	0.007	**لوغاريتمية مزدوجة**
	t*	-1.12	0.49	0.57	2.56	0.04	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المعونات الغذائية في أسعار القمح في دول عينة الدراسة خلال المدة ١٩٨٨-٢٠١٠.

وبوليفيا بمرونة بلغت ١,٧٢٠ و ٠,٢٣٤ و ٠,٤١١، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن هذه الدول عملت على زيادة مساحة أراضيها المروية المزروعة بهذا المحصول وشجعت المزارعين على استخدام بذور عالية الغلة وتوسعت في استخدام الأسمدة

الكيمياوية والمبيدات الحشرية والمكننة الحديثة، وذلك عكس أثره في تزايد انتاج هذا المحصول، إذ كان هدف هذه الدول من ذلك هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقرار في سعر هذا المحصول الاستراتيجي أو خفضه، فضلاً عما سبق فقد نظمت عرض هذا المحصول من خلال بناء خزين احتياطي منه إذ عدت هذه الاجراءات الأدوات الرئيسة في تحقيق قدر من الاستقرار في سعر هذا المحصول (Mittal and Sethi, 2009, 12)، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لهذا المتغير في التأثير في المتغير المعتمد في ملاوي بمرونة بلغت ٠,٨٩٣ والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في أدبياتها على أن الانخفاض الحاصل في حجم المساحة المحصودة بالقمح يعني انخفاض في الكميات المنتجة منه، وذلك يعكس أثره في رفع سعره، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت نتائج التقدير المعنوية غير الايجابية لمتغير (المعونة الغذائية من القمح X_3) في التأثير في المتغير المعتمد في كل من بنغلاديش وملاوي بمرونة(*) بلغت ٠,٠٨٣ و ٠,٢٧٤ والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية على اعتبار أن زيادة كمية معونات القمح المتدفقة إلى هاتين الدولتين أدت إلى زيادة الكميات المعروضة من هذا المحصول محلياً، وذلك أدى إلى خفض فرص الفلاحين في بيع انتاجهم منه، الأمر الذي خفض سعر هذا المحصول (Clark, 2002, 9) ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة، وأوضحت النتائج السابقة المعنوية الايجابية لمتغير (السعر العالمي للقمح X_4) في التأثير في السعر المحلي للقمح في كل من الهند وبنغلاديش وأثيوبيا وبيرو بمرونة بلغت ٠,٧٤٣و ٠,٢٤٥ و ٠,٨٨٠ و ٠,٨١٣ والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني أن معظم دول العالم قد شهدت زيادات كبيرة في أسعار القمح خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ وذلك عكس أثره في أسعار المنتوج نفسه في الأسواق العالمية له، وقد انتقل أثر هذا الارتفاع في السعر من خلال قنوات التجارة الخارجية إلى العديد من الدول المنتجة له حتى بلغت نسبة الارتفاع ٤٠% سنوياً، وشهدت أسعاره ارتفاعاً آخر خلال سنة ٢٠٠٨ بنسبة تراوحت بين ٢٦-٢٨%، وذلك يبرر العلاقة الطردية بين هذا المتغير والمتغير المعتمد (الأمم المتحدة، ٢٠١١، ٢١)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة وظهرت المعنوية الايجابية لمتغير (قيمة واردات القمح X_5) في التأثير في السعر المحلي للقمح في كل من بنغلاديش وأثيوبيا والسودان بمرونة بلغت ٠,٢١٥ و ٠,٤١٠ و ٠,٣٨٧، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في أن الارتفاع الحاصل في أسعار الغذاء خلال أزمة الغذاء العالمية أدى إلى ارتفاع قيمة واردات الغذاء، وذلك عكس أثره في ارتفاع أسعار القمح المحلية في هذه الدول (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، ٣٣) ولم تظهر معنوية هذا المتغير في بقية دول عينة الدراسة.

الاستنتاجات

١. تسهم المعونات الغذائية بتأثير سلبي في إنتاج وأسعار محصول القمح في الدول المتلقية لها، فهي تؤدي إلى خفض الإنتاج الزراعي المحلي منه من خلال تثبيط دور الحوافز الممنوحة للفلاحين في إنتاج هذا المحصول وتجعل حكومات الدول المتلقية للمعونة تتبنى سياسات تهمل فيها الإنتاج الغذائي المحلي ومصالح الفلاحين ولاسيما الصغار منهم والمجتمع الريفي، وذلك يهدد الأمن الغذائي في الأمد الطويل.

(*) تحسب المرونات في الدوال الخطية بالطريقة الآتية:

$$ep = \beta_i \frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$$

٢. تعد المعونات الغذائية هي إحدى أهم وسائل التعديلات التي تتطلبها الأنماط السوقية لاحتكار القلة للسلع الغذائية الاستراتيجية لتحقيق التوازن بين السعر العالمي خارجياً والكلفة الحدية محلياً.
٣. يؤدي انخفاض شحنات المعونات الغذائية إلى رفع الأسعار العالمية للغذاء والعكس صحيح، وهذا يعني أن المعونات الغذائية مرتبطة بأوضاع السوق العالمية وليس بحاجة المجتمع لها ولاسيما الفئات منخفضة الدخل.

المقترحات

١. تنظيم المعونات الغذائية بحيث تصبح أداة فعالة في زيادة الاستهلاك ولا تؤدي إلى حدوث أي تسرب منها إلى الأسواق لأن ذلك يؤدي إلى خفض الأسعار، مما يؤثر سلباً في وفرة الغذاء في المجتمعات المتلقية للمعونة في الأمد الطويل.
٢. توجيه حكومات الدول المتلقية للمعونة نحو زيادة استثماراتها في مشاريع البنى التحتية الزراعية ومواقع تخزين الحبوب وإعداد استراتيجية متكاملة لتعزيز الانتاجية الزراعية وسياسة مناسبة للتسعير الغذائي.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، حالة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
٢. الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، حالة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
٣. الأمم المتحدة، ٢٠١١، حالة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما.
٤. بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، ٢٠٠٢، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، العراق.
٥. جامعة الدول العربية، ٢٠١٠، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، دار الفجر، أبو ظبي.
٦. السيفو، وليد اسماعيل، ١٩٨٨، المدخل إلى الاقتصاد القياسي، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
٧. عبد المجيد، احمد فتحي، ٢٠٠٣، أثر اتفاقية حرية التجارة الدولية على المعونات الغذائية المقدمة إلى البلدان النامية، مجلة بحوث مستقبلية، العدد السابع.
٨. ولسون، جي هولتن، ١٩٨٧، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، ترجمة كامل سليمان العاني، مراجعة، محمد ابراهيم منصور، تقديم سلطان المحمد السلطان، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Australian Agency for International development (Aus Aid) 1997, Review of A USAiD's food Aid. Evaluation No: 6.
2. Chang, Alpha C., 1984, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third Edition, MC Grow-Hill, Singapore.
3. Clark, C. Stuart, 2002, Briefing on the Food Aid convention, Canadian Food grains Bank.

ثالثاً- مصادر الانترنت

1. Aguiar, Christine, Rosenfeld, Josh, Stevens, Beth, Thanasombat, Sup and Masud, Harika, 2007, An Analysis of Malnutrition programming and policies in peru. http://ebookbrowse.com/gdoc.php?id=56509505&url=bb5955413cbad2998fab40165cc8d6a2.
2. Bovard, James, 1988, how American food aid keeps the third world hungry. http://www.Unz.org/policyarchive-1988aug-00006?view=pdf
3. Cuesta, Jose, Edmeades, Svetlana & Madrigal, Lucia, 2011, Food insecurity and public Agricultural spending in Bolivia putting money where your mouth is ? http://elibrary.worldbank.org/content/workingpaper/10.159611813-9450-56040.
4. Gebreselassie, Samuel, 2006, Food Aid and Small-holder Agriculture in Ethiopia: options and scenarios. http://www.future-agricultures.org/pdf%20files/sg-paper-1.pdf.
5. Gitu, Kangethe W, 2004, Agricultural development and Food security in Kenya. www.fao.org/tc/tca/work05/kenya.pdf.
6. Haeften, Robertavan, 1993, an over view of Usaid/ Boltvia's food Aid programs and Apreliminary Assessment of Their Relationship and contribution to Improved food security. Usaid.gov/pdf-docs/pdabi297.pdf. http://www.ausaid.gov.au/publications/pdf/qas06.pdf. http://www.foodgrainsbank.ca/uploads/fjaconvention.pdf.
7. Huff, H. Bruce & Jimenez, Michelle, 2003, The food Aid Convention: past performance and future role within the new global trade and development Environment. http://www.ecostat.unical.it/2003agtradeconf/contributed%20papers/Huff%20and%20Jimenez.pdf.
8. International center for Human Rights and Democratic Development (ICHRDD) & Food Information and Action Network (FIAN), 2006, The Human Rights to Food in Malawi. http://www.rtfn-watch.org/uploads/media/Malawi-rtf.pdf.
9. Ischirley, Danid, Donovan, Cynthia and Weber Michael T., 1996, Food aid and food markets: Lessons from Mozambique, food policy, vol. 21, No. 2. http://www.msu.edu/course/aec/845/donovanArticle.pdf.
10. Jere, Paul, 2007, The Impact of food aid on food Markets and food security in Malawi. http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/736a39129ba3accdc12572f90034c20d-fullreport.pdf.
11. Mabuza ML, Hendriks SL, Ortmann GF & Sithole MM, 2009, The Impact of food aid on maize prices and production in Swaziland Agrekon: Agricultural Economics Research, Policy and practice in Southern Africa, Volume 48, Issue 1. http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/03031853.2009.
12. Maunder, Nick, 2006, Southern Africa, The Impact of food aid on grain Markets in implications for tackling chronic Vulnerability A review of the evidence. www.africacsp.org/wahenga/.../foodaid-report.pdf.

13. Mittal, Surabhi & Sethi, Deepti, 2009, Food Security in South Asia: and Issues Opportunities. www.icrier.org/pdf/workingpaper240.pdf.
14. Mukeere, Baker & Dradri, Simon, 2006, Food Aid, Food production and Food Markets in Lesotho. http://ebookbrowse.com/food-aid-food-production-and-food-markets-in-lesotho-2006-pdf-d77510715.